محددات البطالة في الجزائر : دراسة قياسية باستعمال نماذج أشعة الارتباط الذاتي (var): خلال الفترة (1970-2015).

Determinants of unemployment in Algeria: A standard study using self-correlated radiation models (var) :During the period (1970-2015).

صاولي مراد ، جامعة 8 ماي 1945 قالمة ، mouradsaouli5@gmail.com

عبد الرحماني فارس، جامعة عبد الرحمن ميرة بجاية، abderrahmani.fares@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2018/03/08 تاريخ القبول: 2019/05/26 تاريخ النشر: 2019/06/02

ملخص:

إن رسم أي سياسة لمكافحة البطالة لا بد أن تقوم على نظرية محددة لتفسير هذه الظاهرة والوقوف على أسبابها ومن تم إيجاد الحلول المناسبة للحد منها، لذلك حاولت هذه الدراسة التطرق لمشكلة البطالة في الجزائر وذلك من المنظور الاقتصادي والقياسي ومن خلال استخدام نموذج خطي يربط العلاقة بين مختلف المتغيرات الدراسة السابقة خلال الفترة (1975-2015)، والذي سوف يساعدنا في تقديم اقتراحات بشأن الاستراتيجيات البديلة لخفض مستوى معدلات البطالة في الجزائر وبالتالي تحليل اتجاهاتها المستقبلية. أخيرا خلصت الدراسة إلى إعطاء بعض السبل والاستراتيجيات الكفيلة لحد مشكلة البطالة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية : معدلات البطالة، النمو الاقتصادي، الإنفاق العام، نموذج قياسي

تصنيف JEL : J64، J65

Abstract:

The adoption of any economic policy aims to reduce unemployment would have to relay on a certain theory, above all else. That policy should serve to accurately explain the growing unemployment, as a phenomenon, in order to get better diagnose for its causes , as well as to suggest possible remedies. This study undertook these deals with this phenomenon that has diagnosed in the Algerian society within an economic analysis, and went ahead to quantify its relations with other economic variables using an econometric approach. Therefore, it adopts a specific linear model in which a number of mathematical

relations act between economic variables assumed by a previous study, and for a period of time extending to forty-one years (1975-2015).
The result of the econometric estimation obtained by the current study suggest new alternative strategies, in order to reduce the exacerbation of unemployment rates and predictability of future trends. The results of the analysis also suggest other complementary treatments in this regard as well
key words: unemployment rates, , economic growth, public expenditure, standard model.
JEL classification code : J64، J65

المؤلف المرسل: صاولي مراد ، mouradsaouli5@gmail.com

مقدمة:

تمثل ظاهرة البطالة في الوقت الراهن إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية وبوصفها مؤشرا مهما من المؤشرات الدالة على تدهور النظام الاقتصادي للدولة حيث يعتمد التقدم الاقتصادي في أي مجتمع بدرجة كبيرة على الاستخدام الفعال للقوى البشرية المتوفرة لديه والتي تعد في أي مجتمع المؤشر الرئيسي في وتطوره ، لذا فهي تتولد من عدم قدرة النظام الاقتصادي القائم على تأمين العمل بصفة دائمة لمجموع السكان القادرين على العمل أي تعبر عن الضعف الاقتصادي في أداء سوق العمل نتيجة الاعتماد المفرط على القطاع العام في خلق فرص العمل، عدم استجابة القطاع الخاص، وتختلف درجة معاناة الدول من مشكل البطالة وأسلوب معالجتها من دولة لأخرى لهذا كان الهدف الأساسي من الدراسات الاقتصادية بوجهٍ عام، هو رسم وتحديد السبل المؤدية للقضاء على البطالة، فقد حظيت ظاهرة البطالة باهتمامٍ كبير على الصعيد الدولي. إن هذه النظرة إلى البطالة بوصفها مشكلة اجتماعية تخضع للدراسة والتحليل وفق منهج اقتصادي وذالك من أجل تحديد أسبابها وآثارها الاقتصادية.

1- التصور النظري ومشكلة الدراسة:

إن التطرق لظاهرة البطالة وتحليل آثارها وأسبابها الاقتصادية أمر تسعى وتهدف إليه الكثير من الاقتصاديات الدولية وهي قضية مركبة الأبعاد، وهي نتاج للعديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية ووفقا لذلك تكمن المشكلة الأساسية في الحاجة لتحديد العلاقة بين معدل البطالة

والعديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية,وعليه تتحدد مشكلة الدراسة في التساؤل الجوهري التالي:

ما هي محددات البطالة في الجزائر وما هي الآليات التي يمكن إتباعها للتقليص من أجل التقليص من معدلاتها ؟

وتتفرع عن هذا التساؤل الجوهري التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي طبيعة العلاقة التي تربط بين حجم الإنفاق العام ومعدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة في الجزائر ؟
- ما مدى فعالية أجهزة وسياسات الدولة للتخفيف من معدلات البطالة في الجزائر؟
- هل ترتبط معدلات البطالة في الجزائر مع المؤهلات العلمية والمعرفية للفرد ؟

2- فرضيات الدراسة:

- **الفرضية الأولى:** هناك علاقة عكسية بين حجم الإنفاق العام ومعدل النمو الاقتصادي من جهة ومعدل البطالة في الجزائر من جهة أخرى، فكلما حصل تحسن في معدلات النمو الاقتصادي أوفي حجم الإنفاق العام للدولة سيقابله انخفاض في معدلات البطالة والعكس صحيح.
- **الفرضية الثانية:** تتعدد أجهزة وإجراءات التخفيف من حدة البطالة في الجزائر.
- **الفرضية الثالثة:** ترتبط البطالة مع التنمية الاجتماعية والمؤهلات الفردية المتعلقة بالفرد

3- الأهداف التطبيقية الدراسة:

- التعرف على إستراتيجية الحكومة في تبني سياسة التنويع الاقتصادي كآلية للتقليل من مشكلة البطالة.
- تقديم قراءات علمية للأسباب الرئيسية المؤدية لظاهرة البطالة وطرح الإستراتيجيات البدائل الممكنة .
- تسليط الضوء على الجوانب الاجتماعية, الاقتصادية الناتجة عن طاهرة البطالة.
- توضيح دور القطاع الخاص ودوره في امتصاص البطالة.

4- الأهمية العلمية للدراسة: تكمن أهمية دراستنا في الكشف عن دور الدولة في تنمية الموارد البشرية واستغلالها وتطويرها لمواجهة البطالة وتصحيح الاختلال القائم في أسواق

العمل ووضع آليات واقعيه متكاملة تناسب ظروف وهيكلة الاقتصاد الوطني وتعمل على الجمع بين دور الدولة ممثلة في القطاع العام المؤسسات الصناعية والتجارية والزراعية بدعم من القطاع الخاص لتظل فرص العمل دائما أكثر من قوة العمل المتاحة.

5- منهجية الدراسة: من أجل معالجة هذا البحث والإلمام بجوانبه والإجابة عن الإشكالية المطروحة ومحاولة إثبات الفرضيات المذكورة سابقا،اعتمدنا على المنهج الوصفي لسرد الأدبيات النظرية المرتبطة بموضوع الدراسة كما اعتمدنا على الأسلوب التحليلي من خلال تحليل أداء المتغيرات وتطورهما خلال فترة الدراسة، كما اتبعنا أساليب التحليل القياسي من خلال بناء نموذج قياسي لمحددات البطالة في الجزائر

6- حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية:** تكمن الحدود المكانية في دراستنا حول معدل البطالة ومحدداتها في الجزائر.

- **الحدود الزمنية:** تكمن الحدود الزمنية في دراستنا في عرض سلسة زمنية للفترة الممتدة بين 1970-2015 لتطور العديد من المؤشرات الكلية المؤثرة على معدل البطالة في الجزائر.

7- الاستعراض المرجعي للدراسات السابقة:

- دراسة MUSETTE Mohamed Saïb بعنوان " Le marché du travail en Algérie: une vision nouvelle ?" عام 2013 بعد ما تعرض البحث إلى التعريف بظاهرة البطالة وأنها لا تزال تمثل تحديا للاقتصاد العالمي كما تسبب البطلة في تشكيل خلل في الاقتصاديات العالمية وتعرض لحالة الاقتصاد الجزائري الذي تفاقمت فيه مشكلة البطالة منذ عام 1989 مما سبب خللا في سوق العمل، ما يتطلب الأمر إلى ضرورة التدخل الحكومي للمحافظة على التوازن كما تطرق الباحث إلى دراسة أفاق الاقتصاد لوطني والحلول البديلة التي من شأنها التخفيف من حدة الأزمة ومكافحة البطالة.

- دراسة دادن عبد الغني وبن طجين محمد عبد الرحمان بعنوان " دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008" عام 2012 تناول الباحثان مشكلة البطالة في الجزائر، وذلك من المنظور الاقتصادي والقياسي وعملا على تقدير نموذج يربط متغير البطالة مع باقي محددات معتمدين على النظرية الاقتصادية بالإضافة إلى متغيرات وقائع

الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة، وقد توصلا الباحثان إلى وجود فوارق كبيرة بين المقاربة النظرية والتطبيقية، ذلك أن منظري الفكر الاقتصادي، كما حاول الباحثان تفسير وإعطاء حلول لمشكل البطالة على فترات مختلفة تعددت بتعدد الوقائع الاقتصادية آليات فعالة تسمح بالقضاء على البطالة، التي تعتبر أهم عراقيل التنمية المستدامة.

- دراسة بن عبد الرحمان إلياس وحبيبة بعنوان " Le chômage en Algérie : Aspect théorique et réalité économique"' عام 2011 وهي عبارة عن ورقة بحثية مقدمة للملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة تطرق فيه الباحث حول دراسة ظاهرة البطالة في الجزائر حيث تسعى لإيجاد السبل والوسائل التي تسمح لها بضمان التنمية المستدامة لاقتصادها، والتي تعني: "تلبية حاجات الأجيال الحالية دون المساس بحق الأجيال القادمة في تلبية حاجاتها كذلك". وباعتبار أن الإنسان هو أساس التنمية المستدامة، فان السلطات الوصية في الجزائر ملزمة أكثر من أي وقت مضى في تفعيل سياستها نحو إيجاد الحلول المناسبة للبطالة.

المحور الأول : المراجعات الفكرية والنظرية لظاهرة البطلة في العالم:

إن التحليل النظري أو المقاربات النظرية لظاهرة البطالة، يجب أن ينطلق من فهم طبيعة العلاقة بينها وبين المتغيرات الاقتصادية الأخرى المحددة لها، لذالك فإن التحليل ينطلق أساسا من ربط البطالة بالتغير الحاصل في قدرات الاقتصاد على التأثير على السياسات الاقتصادية للحد من نسب البطالة

أولا- التحليل الاقتصادي النظري لمحددات البطلة :

تعد البطالة من القضايا التي تؤثر على المجتمع بشكلٍ سلبي ودراسة البطالة يقودنا إلى دراسة محدداتها بما يتوافق مع التوجهات الاقتصادية للدولة.

1- تعريف البطالة: تتطلب الدراسات العلمية المتعلقة بموضوع البطالة التي تعكس معنى البطالة كمفهوم علمي أن يتم التحديد الدقيق لهذا المفهوم وتحليل أسبابه لاقتصادية والاجتماعية.

تعتبر البطالة من الظواهر الاقتصادية السلبية ومن أخطر الأزماتِ انتشارا بين العديد مِن المجتمعات، وتعني اقتصاديا بأنها ظاهرة ناتجة عن اختلال التوازن في سوق العمل الذي

يشهد فائضا في الطلب مقارنة بفرص العمل تعرف البطالة أيضا بأنها حالة يوصف بها الشخص الذي يكون في سن العمل ولا يجد عملا مع محاولته الدائمة في البحث عن عمل ولكن دون جدوى.وهي تعني بذالك ترك بعض الإمكانيات الاقتصادية المتاحة للمجتمع دون استغلال ويعتبر ذلك بمثابة إهدار للموارد (Michèle Forté, 2012 , P 5) .

2- أسباب البطالة: تختلف من مجتمع إلى مجتمع ومن بيئة لأخرى حتى إنها تختلف داخل المجتمع الواحد من منطقة إلى أخرى، كما توجد العديد من الأسباب المؤدية للبطالة منها الاقتصادية والاجتماعية وغيرها كما يلي:(Christine Le Clainche, 2010 , P 22)

أ- الأسباب لاقتصادية للبطالة:

- انخفاض الإنفاق الحكومي : ويحصل ذلك عندما تلجأ الدولة إلى إتباع سياسات انكماشية مما يؤدي هذا إلى تقليص الإنفاق الاستثماري على الأفراد.

- قلة الموارد المالية التي تؤدي إلى تقليص المشاريع الاستثمارية للدولة وبالتالي وانخفاض في حلق مناصب عمل وازدواجية سوق العمل

-الاعتماد على التكنولوجيا والآلات المتطورة بدلاً من لاعتماد على لد العملة البشرية في عملية إتمام المنتجات النهائية وكذا الاعتماد على كثافة رأس المال:

ب- الأسباب الاجتماعية للبطالة:

- عدم توافق المستوى العلمي وانخفاض مستوى التأهيل للأفراد مع متطلبات سوق العمل.

- عدم توافق دورات التأهيل والتدريب المقدمة من طرف المركز والجامعات لطبيعة ومتطلبات العمل الذي كان سيؤدى من قبل الأفراد.

- التزايد السكاني المستمر وانخفاض الطلب على اليد العاملة

- ارتفاع بمستوى الجريمة والعنف مما يؤدي بالأفراد إلى التعطل في إيجاد مناصب عمل و ارتفاع سن التقاعد

3- مقياس البطالة: تقاس البطالة بما يسمى معدل البطالة وهو معدل يصعب حسابه بدقة، وهو نسبة عدد الأفراد العاطلين إلى إجمالي القوة العالمة الكلية. وتختلف نسبة العاطلين حسب الوسط أي تختلف باختلاف البيئة وحسب الجنس والسن ونوع التعليم والمستوى الدراسي كما سبق التطرق إليه. ويمكن حسابها بالصياغة الرياضية التالية: (Michèle Forté ,2010, P 15)

معدل البطالة = عدد العمال العاطلين عن العمل / إجمالي القوة العاملة× 100

ثانيا- علاقة البطالة بالمؤشرات الاقتصادية الكلية للدراسة:

في ظِل تباطؤ اقتصاديات الدول في العالم وصل عدد العاطلين عن العمل في العالم مع نهاية عام 2015 إلى 197.1 مليون شخص أي أكثر بـ 27 مليون شخص من عدد العاطلين عن العمل قبل وقوع الأزمة الاقتصادية عام 2007، وازداد عدد العاطلين عن العمل بـ 2.3 مليون شخص ليصل إلى 199.4 مليون شخص مع نهاية عام 2016. وازدادت بقيمة 1.1 مليون شخص عام 2017. فيما انخفضت نسبة البطالة في البلدان المتقدّمة من 7.1% عام 2014 إلى 6.7 %عام 2015، وقد عاني اقتصاد الدول النامية من تباطؤ أدى إلى زيادة من نسبة العاطلين على العمل فيها. ورجح التقرير أن ترتفع نسبة العاطلين عن العمل في كل من البرازيل والصين والدول المُعتمدة على ثرواتها النفطية. من جهة أخرى، ازداد حجم الطبقة الوسطى في البلدان النامية من 36% في عام 2011 إلى 40% مع نهاية عام 2015. وحث تقرير هذه البلدان على التركيز على تعزيز سياسات العمالة ومعالجة أوجه التفاوت المعيشي للمفرط (تقرير منظمة العمل الدولية، 2016)

شكل قم (01) : البطالة في العالم خلال الفترة (1962-2015)

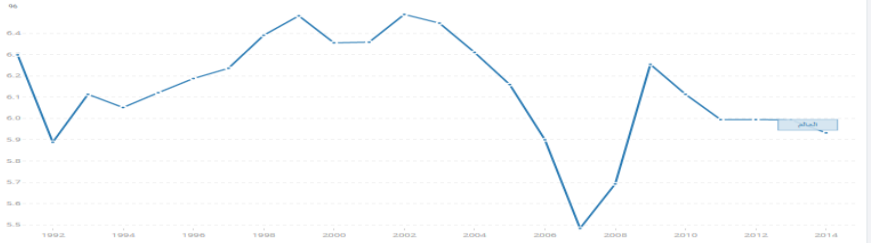

Source :http://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?end=2014&start=1991&view=chart

1-التحليل القياسي لعلاقة البطلة مع الناتج المحلي الإجمالي (نموذج OKUN):

تستجيب البطالة عادة للنمو الاقتصادي، وقد اكتشف الباحث الأمريكي ARTHUR OKUN عام 1962عن وجود علاقة عكسية ما بين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ومعدل البطالة (Unemployment Rate) عندما استخدم بيانات ربع سنوية للاقتصاد الأمريكي خلال الفترة 1947-1957 وتوصل إلى أن انخفاض في معدل الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3% سيؤدي إلى زيادة بنسبة 1% في معدل البطالة، مع ثبات العوامل

الأخرى. وارجع OKUN ذلك إلى حالة من التباطؤ للنمو الاقتصادي ؛ نظرا لقلة رغبة الشركات في استثمار أموالها في شراء المعدات الجديدة أثناء فترات التصنيع التي تمثل العمر الافتراضي للمصانع الحالية، إما يؤدي انخفاض مستوى صافي الاستثمار إلى إضافة اقل لرأس المال، ومن ثم تناقص نمو القدرة الإنتاجية. وبمرور الوقت يفقد العاطلون دورياً ما لديهم من مهارات، وشعور بالاعتزاز بالنفس، آما يفتقرون إلى وجود دافع أو حافز كاف، مما يترتب على ذلك الإضرار بقدرتهم الإنتاجية التي غالبا يستحيل إعادتها حتى لو تمكنوا من العثور على وظيفة جديدة .يقاس معدل النمو الاقتصادي، ومدى أثره على البطالة حسب قانون OKUN بالعلاقة التالية :. $\Delta U\, t = \beta_0 - \beta_1 \Delta Yt + et$ حيث أن:

$\Delta U\, t$: التغير في نسبة البطالة، ΔYt : معدل النمو الاقتصادي، β_0 : الحد الثابت، : β_1المرونة بين النمو الاقتصادي والبطالة، et : نسبة الخطأ.

يصف نموذج OKUN العلاقة الخطية ما بين معدل التغير في البطالة، ومعدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي. حيث انه يربط بين سوق الإنتاج، وسوق العمل. لذا فالقانون تقريبي لعوامل أخرى غير العمل مثل الإنتاجية والأجور الحقيقية وغيرهما. وتختلف نتائج الدراسات المطبقة على القانون حسب الفترة الزمنية، والبيئة الاقتصادية للدولة. (عيسى بهدي وجلال شيخ العيد، 2012، ص 26)

2- البطالة ومعدل النمو السكاني: إن مجموع السكان (PT) يتكون من فئتين، فئة بلغت السن القانونية للعمل 16-59 ونطلق على هذه المجموعة مصطلح السكان في سن العمل (PAT)وفئة أخرى لم تبلغ هذا السن أو تجاوزته (أقل من 16سنة أو أكثر من 60 سنة)، ويقسم السكان كذلك إلى سكان ينتمون للقوى العاملة (PAT) وسكان خارج القوى العاملة (PNA) ويطلق الاقتصاديون على هذين الصنفين السكان النشطين وغير النشطين. إن القوى العاملة تشمل السكان في سن العمل الذين يصرحون أنهم يزاولون أو يبحثون عن نشاط مهني لقاء أجر. يعتبر السكان العاطلون من السكان النشطين في سوق العمل رغم أنهم لا يزاولون أية وظيفة لأنهم يبحثون عن العمل ولم يجدوه ولهذا فهم نشطين لا يعملون، وعليه فالسكان النشطون يشملون كل القوى العاملة والمستعدة لإنتاج السلع والخدمات، أما غير النشطين يشملون الأفراد الذين سنهم يقل عن 16سنة (لا يسمح لهم القانون بالعمل)، السكان في سن

العمل الذين لا يعملون ولا يبحثون عن عمل أو ينتظرون العودة لوظائفهم التي تم إيقافهم عنها بصفة مؤقتة، التلاميذ والطلبة بدون مهنة وظيفية، النساء في البيت والمتقاعدون والعاجزون عن العمل. إن سوق العمالة يهتم فقط بالقوى العاملة)السكان النشطون(والتي تتكون من الأفراد المشتغلين (PO) بالإضافة إلى الأفراد العاطلين عن العمل لكنهم يرغبون في العمل (STR) أما السكان العاملون أو القوى العاملة المستخدمة هي التي يمارس أفرادها العمل فعلا للحصول على الكسب الذي يكون بشكل أجر أو راتب أو ربح أو حصة في الإنتاج، وهذا يعني أنها تشمل الأفراد الذين يعملون لدى الغير والذين يعملون مشاركة والذين يعملون لحسابهم الخاص وهم أصحاب الحرف والمهن المستقلة، أما العاطلون فهم الأفراد القادرون على العمل والراغبون فيه والذين يبحثون عن العمل عند الأجر السائد ولم يجدوه. من التحليل السابق، نستنتج العلاقات التالية التي تربط بين السكان ومكونات القوى العاملة: (البشير عبد الكريم2009، ص 176)

- عدد السكان الإجمالي = عدد السكان النشطين + عدد السكان غير النشطين

$$PT = PA + PNA$$

- عدد السكان النشطين = عدد الأفراد المشتغلين + عدد الأفراد العاطلين

$$PA = PO + STR$$

3- البطالة والإنفاق الحكومي: يؤثر الإنفاق العام الذي تقوم به الدولة في صورة إعانات اجتماعية لصالح بعض الفئات الطبقية إلى زيادة الطلب الداخلي على السلع والخدمات، كما وقد أثبتت الدراسات أن الإنفاق العام على تمويل المشاريع الضخمة يعطي نتائج فعالة أكثر، فهو يخلق العديد من فرص العمل. (Florence, lefresne,2008, P 12)

إن الاستقرار الاقتصادي في البلدان المتقدمة يتمثل في الوصول الذي التشغيل الكامل والمقصود بالتشغيل ليس الوصول إلى معدلات بطالة معدومة وإنما ضغطها لذلك الحيز الذي لا يسمح إلا بما يسمى البطالة الاحتكاكية. فإذا كانت المشكلة في الاستقرار هو ارتفاع معدل البطالة فإن الرد في هذه الحالة يكون من خلال طريقتين هما السياسة المالية أو السياسة النقدية أو كلاهما فيمكن استخدام أدوات السياسة المالية من خلال زيادة الإنفاق أو عن طريق أدوات السياسة النقدية من خلال زيادة عرض النقد. في حين يشير التضخم إلى قصور العرض الكلي عن مواكبة الطلب الكلي, أي هذه الحالة التي يفوق فيها إجمالي الإنفاق الكلي

إجمالي الإنتاج الكلي أو هو كمية كبيرة من النقود تطارد سلعا قليلة وهذا يعني أن الطلب الكلي يفوق إجمالي الإنتاج الكلي وهو ما يؤدي إلى اتساع الفجوة التضخمية. أما حالة الانكماش وهي معاكسة تماما إذ تتمثل بقصور في الطلب الكلي عن العرض الكلي, أي هي الحالة التي يقل فيها إجمالي الإنفاق الكلي عن إجمالي الإنتاج الكلي. فيؤدي ذلك إلى انخفاض في الأسعار وتفشي البطالة بمعدلات تتزايد كلما اتسعت الفجوة الانكماشية وهي مقدار الزيادة في العرض الكلي عن الطلب الكلي. وعموما يمكن القول أن المدرسة الكينيزية تركز على سياسات الطلب الكلي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي مع التركيز على دور الحكومة في هذا الشأن, حيث أن الوصفة الذي يقترحونها لمعالجة مشكلتي التضخم والبطالة تتمثل في تطبيق سياسات مالية ونقدية توسعية تؤدي إلى زيادة حجم الطلب الكلي الفعال وبالتالي زيادة حجم الناتج المحلي وزيادة مستوى التشغيل والي يكون كفيل بالنهاية في القضاء على مشكلة البطالة وعلى الرغم من اعترافهم بارتفاع معدل التضخم جراء تلك السياسات التوسعية أو لأنهم يرون ذلك ليس بالمشكلة الكبيرة لأن العرض سيستجيب للزيادة في الطلب في حالة وجود موارد غير مستغلة. (بتول مطر الجبوري ودعاء محمد الزاملي،2014، ص192).

4- البطالة والنمو الاقتصادي: حدث الأدبيات الاقتصادية عن وجود علاقة سلبية بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة، فإذا سجل الأول ارتفاعا، فإن الثاني يسجل تراجعا والعكس صحيح .إن العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي يمكن أن تقدر بعدة طرائق .تتمثل الطريقة الأولى في التعبير عن التغير في معدل البطالة كدالة للتغير في الناتج المحلي الإجمالي وكما هو موضح في شكل النموذج الأول لقانون اوكن كما يلي:

$$\frac{\Delta y}{u} = \alpha + b\frac{\Delta y}{y} \ldots (1)$$

حيث u : معدل البطالة ، Y: الناتج المحلي الإجمالي ، b : معامل أوكن

وتبين المعادلة (1) إن النسبة a/b مدى السرعة التي يحتاجها الاقتصاد للنمو للحفاظ على المستوى المفروض لنسبة البطالة وهذه تسهل تقديرها لأنها تعتمد على إحصائيات الاقتصاد الكلي.في حين تمثل الطريقة الثانية لتحديد معدل البطالة دالة في فجوة الناتج المحلي الإجمالي وهي تأخذ العلاقة بين مستوى البطالة والتفاوت فيما بين الناتج الفعلي والناتج المتوقع لهذا عبر اوكن عن هذه العلاقة بمعادلة تباين اوكن بالشكل التالي :

$$ut = c + d * gap\ (gdp\ ) - -(2)$$

إن المعادلة أعلاه يوجد فيها العديد من المشكلات منها ما يتعلق بالناتج المتوقع والاستخدام الكامل كون بياناتهما لا يمكن الحصول عليها من إحصائيات الاقتصاد الكلي بصورة مباشرة.وقاد ذلك الاقتصاديين إلى إجراء تعديلات من خلال اعتماد نموذج اوكن البديل الذي يشتق علاقة البطالة بالناتج من دون الاعتماد على تقديرات اتجاه العام .إذ سنقوم أولا بجعل معدل البطالة دالة بالناتج المحلي الإجمالي والمسار الزمني وبالصيغة اللوغارتمية.ومن الطرق الأخرى طريقة المركبات التي تأخذ في الحسبان تأثير متغيرات أخرى لم يتضمنها قانون اوكن في صيغته الأولى. (ندوة هلال جودة و رجاء عبد الله عيسى 2010، ص 76)

المحور الثاني: التحليل الاقتصادي لمحددات البطالة في الجزائر

تعتبر البطالة ظاهرة ذات أبعاد مختلفة، فهي ظاهرة اقتصادية تبين وجود خلل في النشاط الاقتصادي، كما تعتبر في نفس الوقت ظاهرة اجتماعية لما لها من آثار اجتماعية على تركيبة المجتمع.

أولا- واقع البطالة في البطالة:

عرفت البطالة في الجزائر ارتفاعا مستمرا منذ عشر سنوات الأخير الماضية حيث تزامن مع الانخفاض الحاد في أسعار النفط والذي كانت له تداعيات كبيرة وخطرة على سوق العمل.

1- البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر: من خلال النظر إلى جانبي العرض والطلب للوظائف يلاحظ انخفاض معدل النمو السكاني من 3 % سنويا خلال الفترة 190-1985 إلى 1.78 % في سنة 2006 وزيادة مساهمة المرأة في سوق العمل، وتوسع قاعدة التعليم (خصوصا خفض مستوى الأمية وخاصة بين النساء). كما أن الوظائف في القطاعين الخاص والعام تأثر إلى حد كبير ببرنامج التكيف الهيكلي الذي طبق منذ عام 1986وما تبعه من برامج للخصخصة وحل للعديد من المؤسسات العامة. وكنتيجة لهذا فقد تأثر القطاع العام بفقدانه لعدد كبير من العمال، وفى المقابل فقد انتعش القطاع الخاص وساهم في خلق عدد من مناصب العمل. كما أن أهم متغير كان له تأثير إيجابي على تخفيض معدلات البطالة هو أسعار النفط يليه في ذلك تأثير حجم النمو الاقتصادي أيضا محدودية دور الاستثمار الخاص في تقليص نسب البطالة. كما أن الزيادة في الإنفاق العام في الجزائر تتم على

حساب الاستثمار الخاص أي أن السياسة المالية المنتهجة عملت فقط على إحلال الاستثمار الحكومي محل الاستثمار الخاص الذي كان باستطاعته أن يتسبب في امتصاص أكثر للأيدي العاملة. (عبد الرحيم شيبي وشكوري محمد 2008، ص 10)

2- البطالة ومعدل النمو السكاني في الجزائر : للكشف عن لعلاقة التي تربط بين معدل البطالة ومعدل النمو السكاني سوف نلجأ إلى قراءة المنحيين التاليين حتى يتبين لنا هذا التطور بشكل أوضح، وذلك من أجل مقارنة هذين المؤشرين مع بعضهما البعض:

شكل رقم (02): تطور النمو السكني في الجزائر خلال الفترة (1970- 2016)

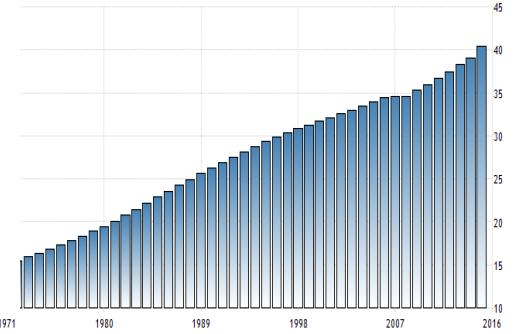

شكل رقم (03): تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970- 2016)

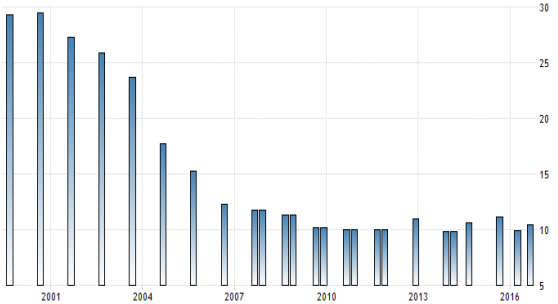

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على :

http://ar.tradingeconomics.com/algeria/population
http://ar.tradingeconomics.com/algeria/unemployment-rate

إن المنحنى الممثل لتطور العاطلين يظهر أن حجم هؤلاء في انخفاض مستمر ويدل ذلك على عافية الاقتصاد وقدرته على توفير مناصب الشغل، وخاصة أن الفرق بين حجم السكان النشطين والمشتغلين أصبح يتقلص مع مرور الزمن وهذا يدل على أن العمالة أصبحت تنمو بوتيرة أسرع من القوى العاملة وهذا ما يقلص الفارق بينهما ويجعل العاطلين في عد تنازلي. وسنقوم بتوضيح العلاقة بين معدل البطالة ومعدل النمو السكاني من جهة أخرى. عند قراءتنا للشكلين نخلص إلى أن الاقتصاد بدأ يخطو خطوات سريعة نحو الوصول إلى الاستخدام الكامل للموارد الإنتاجية من خلال انخفاض معدل البطالة. ورغم تحسن أداء سوق العمل فإن معدل البطالة مازال عاليا بدليل أن كل دول الإتحاد الأوربي لها معدل بطالة أقل من هذا

المعدل في سنة 2006 ما عدا بولونيا الذي بلغ فيها هذا المعدل 13.8 % وهي حديثة العهد بالإتحاد، وبالمثل فإن معدلا العمالة والنشاط ما زالا تحت المستوى المطلوب مقارنة ببعض الدول المتقدمة. فعلى الرغم من تحسن مؤشرات سوق الشغل الجزائرية لكنها مازالت بعيدة عن المستويات المقبولة والمعقولة، فمعدل البطالة مازال مرتفعا ومعدلات النشاط والعمالة مازالت منخفضة. إن معدل البطالة الذي يعكس إلى حد ما مستوى الاستخدام الكامل مازال كبيرا رغم ضعف معدل النشاط وبتعبير آخر فإن هناك عدد كبير من السكان في سن العمل غير نشطين ولا يبحثون عن العمل ولو أصبحوا نشطين لكان هذا المعدل أكبر وهذا يدل على أن الاقتصاد الجزائري مازال عاجزا على توفير العدد الكافي من الوظائف. وإذا قارنا معدل النشاط في بلادنا مع الدول المتطورة نلاحظ أنه في هذه الأخيرة يكاد يقترب من الواحد، مما يدل على أن جميع السكان في سن العمل يعتبرون من السكان النشطين بعكس الحالة عندنا بحيث أن هذا المعدل لا يتجاوز النصف مما يدل على أن معظم الأفراد لا يحبون العمل (يوجد أسباب أخرى منها: التقاليد، اليأس، الظرف الاقتصادي) .(البشير عبد الكريم، ،مرجع سابق، ص 184)

3- البطالة وسياسة الإنفاق العام في الجزائر: من نتائج تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر تفاقم مشكلة البطالة التي وصلت نسبتها أكثر من 29 %بمجموع 2,3مليون بطال سنة 1997حيث نجد أن مصدر البطالة يكمن في 52 %في القطاع العمومي و 48 %في القطاع الخاص وذلك كنتيجة حتمية لتراجع مخصصات الاستثمار وترشيد الإنفاق العام مما جعل الجزائر تنظر في إعادة نشاطها الاجتماعي وهكذا عملت على التخفيف من الانعكاسات السلبية المتمخضة خاصة عند تحرير الأسعار وتقليص عدد المستخدمين وأثارها على القوة الشرائية ومداخيل الفئات الاجتماعية المحرومة قامت الجزائر بإيعاز من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بوضع مجموعة من التدابير منها ما هو مفروض عليها ومنها ما جاء مصاحباً مع تطبيق مختل لبرامج الإصلاح.

جدول رقم (01):تطور معدلات البطلة ونسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (200-2015).

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل البطالة *UNEM*	13.79	11.33	10.17	9.96	9.97	11.00	9.83	10.60	11.58
نسبة الإنفاق العام من PIB G_{PIB}	73.10	77.80	80.73	100.58	92.97	89.81	91.56	97.19	101.45

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات

الديوان الوطني للإحصائيات : www.ons.dz

بيانات البنك المفتوحة : http://data.worldbank.org

ما يمكن ملاحظته هو أن تلك مناصب العمل معرضة لزوال لأنها مناصب غير منتجة وهي ناتجة عن السياسة الإنفاقية التوسعية المتخذة من أجل تحفيز النمو الاقتصادي وبتالي بقاؤها مرهون باستمرار الإنفاق على تلك القطاعات السابقة الذكر. بالنسبة إلى برنامج الثاني المدعم للنمو(2005-2009) التزمت الحكومة بإحداث 2 مليون منصب عمل خلال 2009-2004(سليم عقون، ص 69)

ثانيا- السياسات الإستراتيجية لعلاج ظاهرة البطالة في الجزائر:

بناءا على الدراسات التي أجراها العديد من الباحثين في هذا الشأن، يتم اختيار الأدوات والأساليب السياسية والاقتصادية المناسبة لمواجهة هذه المشكلة حيث عملت الجزائر على تحقيق إستراتجية لترقية التشغيل كما يلي :

1- الإستراتجية المعتمدة قبل الإصلاحات الهيكلية للقضاء على البطالة: تمثلت في توزيع المهام والصلاحيات بين مختلف الأجهزة المكلفة بتنظيم وتنسيق عالم الشغل. من خلال استحداث إدارات مركزية مثل، الوزارة المنتدبة للتشغيل سنة 1991، مديرية تنظيم التشغيل، مديرية التشغيل والتكوين على المستوى المحلي، الوكالة الوطنية للتشغيل سنة 1989، الوكالة الوطنية لتنمية التشغيل سنة 1990، وكذا استحداث بنك معلومات لتسهيل توفير المناصب وتمويلها. يعتبر المخطط الوطني لمكافحة البطالة من بين أهم الإجراءات المتبعة لتحسين

مجال العمل في الجزائر، خاصة أن البطالة الحالية هي عبارة عن تراكمات الماضي بالدرجة الأولى وعن تطبيق برامج التعديل الهيكلي.

2- المخطط الوطني لمكافحة البطالة: يعتمد هذا المخطط لمكافحة البطالة في تمويله على مصادر مختلفة منها، البنك العالمي، البنك الإفريقي للتنمية، مساهمة المتعاملين الاقتصاديين..الخ. ولقد ركز على محورين من الانشغالات وهما: المعالجة الاجتماعية للبطالة، والتي تتم عن طريق استفادة البطالين من منحة التأمين على البطالة والإحالة على التقاعد المسبق. والمعالجة الاقتصادية للبطالة التي تعتمد على الشبكة الاجتماعية من خلال إنشاء وظائف مؤقتة في إطار الأشغال ذات المنفعة العامة للاستعمال المكثف لليد العاملة، وكذا من خلال دعم تشغيل الشباب عن طريق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبرامج الأشغال الكبرى. وقد تم إنشاء والوصول من خلال تبني مخطط مكافحة البطالة إلى:

- **إنشاء برامج للشبكة الاجتماعية:** تم الشروع فيها منذ سنة 1992، تسعى إلى تخصيص إعانات وتعويضات مالية تهدف في مجملها إلى حماية وتدعيم الفئات الأكثر فقرا والأكثر تضررا من سياسات الانكماش الاقتصادي الوطني.

- **الأنشطة ذات المنفعة العامة:** انطلقت منذ 1994 تهدف إلى توفير مداخيل لفئة البطالين خاصة الشباب منهم مقابل القيام بأشغال وأنشطة للصالح العام. (براق محمد و بوسبعين تسعديت ، 2011، ص 14)

المحور الثالث: التحليل القياسي ونموذج الدراسة :

أولا- تقديم المتغيرات ودراسة خصائصها:

كما أشرنا سابقا فإن أهم المتغيرات المحددة لنموذج لمحدد لمتغير معدلات البطلة في الجزائر تتمثل في: معدل النمو لسكاني، نمو الناتج المحلي الإجمالي و الإنفاق لحكومي ، والنمو الاقتصادي وسيتم التعبير عن تغيرات في معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2015) بالصيغة التالية :

$$UNEM = f\,(P.G\,,\ PIB\,,\ GPIB,\ C.E) \ldots\ldots\ldots (1)$$

UNEM : معدلات البطالة، ***P.G***: معدل النمو السكاني ، *GPIB* : نسبة الإنفاق العام من *PIB*، *PIB*: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، C.E: النمو الاقتصادي

1- **اختبار استقرارية متغيرات النموذج:** تشير نتائج اختبارات جذر الوحدة الموضحة في الملحق رقم (01) باستخدام اختبار ديكي فولر المطور ***(ADF test)*** للمتغيرات السابقة إلى عدم إمكانية رفض فرضية العدم وذالك لوجود جذر الوحدة لكل المستويات السلاسل الزمنية، كما أنه حسب نتائج تشير نتائج اختبارات (ADF test) ، فإن كل المتغيرات مستقرة عند مستوى معنوية (5%)، ماعدا المتغيرة (unem) مستقرة في المستوى الأول وهذا ما يؤدي إلى رفض الفرضية العدمية أي عدم وجود جذر الوحدة السلاسل الزمنية

2- تحديد معامل التباطؤ باستخدام نموذج VAR: ومن أجل اختيار العدد الأمثل لفترات التباطؤ نستخدم اختبارVAR LAG ORDER SELECTIR GRITERIO ، والذي بدوره يعتمد على مجموعة من المعايير، حيث أنه من خلال ملحق رقم (2) نجد أن معظم معايير اختارت درجة التأخير القصوى للنموذج، ومن خلال النتائج المحققة يتضح أن أغلب المعايير تشير إلى أن معامل التباطؤ المناسب للنموذج هو 2 درجات (2 سنوات)

3- تقدير النموذج: نجد أن الاقتصاديين يؤيدون فكرة استخدام *(VAR)* غير مقيد في شكل مستويات ويعتقدون بأنه ملائم لدراسات نظرا لكون الهدف الأساسي هو إبراز وتحديد شبكة العلاقات الموجودة بين متغيرات النموذج (أنظر الملحق رقم 3)

- **اختبار استقرارية النموذج :** يتحقق الاستقرار الكلي للمعاملات المقدرة للصيغة المقدرة للنموذج والذي يوضح لنا كما هو مبين في الملحق رقم (5)، إن جميع المعاملات اقل من الواحد وهذا يعنى أن النموذج لا يعاني من مشكلة في الارتباط الخطي أو عدم تجانس التباين ومنه فالنموذج *VAR* مستقر.

5- التكامل المشترك : يفترض أن كل المتغيرات متكاملة من الدرجة صفر، مما يعني عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات إذن نستطيع أن نؤكد على أن سلسلة البواقي هي غير مستقرة، وهذا يعني عدم وجود دليل على علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة حسب طريقة انجل – جرانجر يظهر من النتائج أن القيمة المحسوبة لإحصائية F تقل عن القيمة الحرجة الدنيا مما يعني عدم وجود علاقة تكامل مشترك

6- اختبار السببية Granger Causality: تم استخدام اختبار السببية *(Granger)* لتوضيح اتجاه العلاقة السببية.ويوضح الجدول رقم (6) نتائج اختبار سببية *(Granger)*،

يتضمن حسب اختبار (*Granger*) وجود علاقة سببية في اتجاه واحد على الأقل، إلا أنه لا يمكن تحديد اتجاه العلاقة من خلال التكامل المشترك (*co-integration*) ولذلك تم استخدام اختبار السببية (*Granger*) الموضح في الجدول اللاحق

ثانيا- التفسير الاقتصادي للنموذج:

- بخصوص تحليل العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر فمن خلال تحليل إحصائيات السلسلة الزمنية الممتدة بين (1970-2015) حيث تظهر العلاقة العكسية إلا أن العلاقة لا تبدو متناسبة ، فالنمو الاقتصادي لا يقود بالضرورة لانخفاض كبير في معدلات البطالة، إلا إذا كان مترافقا مع تغيرات هيكلية في سوق العمل.
- كل تغير في معدل البطالة بوحدة يقابله تغير في عكس الاتجاه في الإنفاق الحكومي.
- يستجيب معدل البطالة لمعدل نمو لنمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث كل تغير في معدل البطالة بوحدة واحدة يقابله تغير في عكس الاتجاه في الناتج المحلي الإجمالي. هذا يدل على أهمية هذا المؤشر في صياغة السياسات لأله يدلل على تكلفة البطالة في الاقتصاد
- يعتبر معدل نمو السكان أحد العوامل التي تساعد على زيادة الطلب على العمل وتعاني الجزائر من نمو ديمغرافي كبير، حيث يتصف معدل نمو السكان بالارتفاع في فترة الدراسة (1970-2015) ما يؤدى إلى زيادة عدد السكان ووجود عرض متزايد في سوق العمل ومنه يمكن أن نقول أن هناك علاقة طردية بين حجم البطالة وحجم السكان في الجزائر
- على الرغم من وجود تأثير إيجابي للمساعدات والإنفاق العام من طرف الدولة على النمو الاقتصادي في الجزائر إلا أنه لم يساهم بتحقيق تحسن واضح في الحد من مشكلة البطالة
- إن تحقيق معدلات بطالة منخفضة على المدى الزمني الطويل يتطلب إجراء تعديلات جذرية في الخصائص الهيكلية لسوق العمل في الجزائر.

الخاتمة:

لقد حظيت مشكلة البطالة باهتمام الكثير من والباحثين الاقتصاديين والاجتماعيين وغيرهم إذ أنها تعبر عن أنها تعبر عن خلل في السياسات الاقتصادية والهيكل الاقتصادي للدولة وترجع خطورة هذه المشكلة إلى آثارها الاقتصادية والاجتماعية حيث تنعكس هذه الظاهرة على العاطلين عن العمل بشكل خاص وعلى الاستقرار الاقتصادي عموما، لقد هدفت خطط

التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى تحقيق التشغيل الكامل للسكان والعمل على إحداث التوازن في سوق العمل، كما تسعى إلى إعادة هياكل الاقتصاد وبناء إستراتيجية تنموية بالاعتماد على الاستثمارات لأنها الركيزة الأساسية لكل نمو اقتصادي وقد استطاعت خطط التنمية في والثمانينات استيعاب أعداد كبيرة من قوة العمل لتلبية حاجات التنمية ومتطلبات سوق العمل

لقد استعرضت الورقة لبحثية واقع الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على القطاع النفطي بدرجة كبيرة كمصدر دخل للإيرادات الحكومية، مما يشير إلى ضيق القاعدة الإنتاجية من جهة وضعف قدرة هذا القطاعات الاقتصادية الأخرى على خلق فرص أما القطاع الخاص فهو ضعيف وغير منافس مما يعني وأن هيكل الاقتصاد الجزائري ليس متنوعا بما يكفي، كما أن التذبذب في الاستقرار الاقتصادي والبيئة المؤسسية وتقلبات النمو الاقتصادي كان من شأنه زيادة معدل البطالة في الجزائر وبالرغم من السياسات التي انتهجتها الدولة للتخفيف من ظاهرة البطالة إلا أن هذه الأخيرة أخذت أشكالا جديدة كبطالة المتعلمين. الذي ظهر بشكل جديد في ساحة الاقتصاد الجزائري . لقد تم الحصر في هذه الدراسة العوامل المحدّدة لمشكلة البطالة في الجزائر حيث خلصت إلى تقدير معدلات البطالة في الجزائر عن طريق أشعة الانحدار الذاتي وذلك بغرض اختبار العلاقات السببية بين المتغيرات من خلال استخدام بعض مؤشرات الاقتصاد الكلى أهم متغير كان له تأثير إيجابي على تخفيض معدلات البطالة هو تزايد معدلات الإنفاق العام يليه في ذلك تأثير حجم النمو الاقتصادي ثم بقية المتغيرات الأخرى للدراسة

1- اختبار فرضيات الدراسة:

- **الفرضية الأولى:** بينت الدلالات والجداول الإحصائية أن ارتفاع حصة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي الذي يؤدي إلى الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية والمالية وتوسيع قاعدة النمو الاقتصادي ستؤدي إلى التقليل من اختلالات في سوق العمل وبالتالي انخفاض في معدل البطالة، كما بينت الدلالات الإحصائية كذالك أن ارتفاع نسبة الإنفاق العام والتي يستهدف من خلالها تدعيم حركية النشاط الاقتصادي، من خلال تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وزيادة حجم العمالة مما ينعكس بالإيجاب على رفع القدرة الإنتاجية

للاقتصاد الوطني كالإنفاق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية عن طريق الشراكة لخلق مناصب الشغل وبالتالي الخفيف من ظاهرة البطالة، **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى**

– **الفرضية الثانية:** بسبب النمو الغير متوازن للاقتصاد الوطني وعدم استقرارية المؤشرات الاقتصادية الكلية وضعف مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي كلها عوامل أدت إلى إضعاف جانب الطلب على عنصر العمل الذي ينمو بمعدلات عالية وتفاقم مشكلة البطالة، وبهدف الوصول إلى تصحيح الاختلال على مستوى سوق العمل كان على الدولة وضع خطط للتنمية الاقتصادية وخاصة في القطاعات كثيفة الاستخدام لعنصر العمالة ولقيام بتحليلات إحصائية مدققة عن مشكلة البطالة ، **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.**

– **الفرضية الثالثة:** بينت نتائج الدراسات أن هناك أثر للتنمية الاجتماعية على معدلات للبطالة وعلى مستوى الفرد العاطل عن العمل،أي أن نوعية رأس المال البشري التي تنتجها النظم التعليمية القائمة لا تتطابق مع احتياجات سوق العمل وذالك نظرا لغياب التوافق بين المهارات المكتسبة في الجامعة ومتطلبات الشركات. كما يفتقر الكثير من المترشحين إلى المهارات العامة المطلوبة والخبرة والمعرفة ،فكل تلك العوامل السابقة أدت إلى اختلال في سوق طلب العمل وساهمت في رفع نسبة البطالة ، **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.**

2– نتائج الدراسة:

– سياسة الإنفاق العمومي في الجزائر سياسة هيكلية في معالجة البطالة لأن المشاريع الحكومية توفر مناصب شغل وتؤثر في معدل البطالة لعدة سنوات متتالية.

– إن البيانات الإحصائية حول مؤشرات معدل العمالة أكثر مصداقية من معدل البطالة للتعبير عن فعالية سوق العمل في الجزائر.

– إن التوظيف في القطاع العام يترتب عليه استثمار غير ملائم في رأس المال البشري ويرجع ذالك لتطور آليات الفساد.

– ضعف أداء الاقتصاد الجزائري ارتباطه بعائدات البترول وعدم تنوعه وهيمنة القطاع العام

– **إن** ضغوطات واختلال سوق العمل الحالية، إن لم تصحح بشكل جذري وعلى المدى الطويل.

3- توصيات الدراسة:

- إجراء دراسات قياسية من شأنه والتنبؤ بقيمها في الفترات المستقبلية لاتخاذ مختلف التدابير اللازمة التي من شأنها التخفيف من حده البطالة.

- الاهتمام بجذب الاستثمارات الخارجية وقطاع السياحة باعتباره قطاع إستراتيجي له دور كبير في خفض البطالة وتنويع عائدات البلد.

-العمل على توفير قاعدة بيانات وإحصاءات دقيقة من أجل تحليل البيانات الإحصائية الخاصة بسوق العمل في الجزائر لأنها تعكس البطالة الحقيقية.

- اعتماد المنظومة القانونية للتشغيل معيار "السن" و"سنة التخرج" كمعيارين معتمدين للتشغيل وتفعيل آليات تمويل مشاريع الشباب العاطلين عن العمل والاستفادة من التجارب الدولية في الحد من ظاهرة البطالة.

- صياغة مجموعة مترابطة من السياسات الاستثمارية والتحفيز وتهيئة المناخ الاستثماري المناسب والمولد لفرص العمل.

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

1- عيسى بهدي و جلال شيخ العيد، (2012) , قياس أثر النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية للفترة 1996- 2011، مجلة الباحث العدد 11 ،جامعة ورقلة .

2- البشير عبد الكريم،د (2009) ,دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتهما في تفسير فعالية سوق العمل،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا: العدد 06 جامعة الشلف،.

3- بتول مطر الجبوري و دعاء محمد الزاملي،(2009) , دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2003 -2012)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية المجلد 16العدد 1، جامعة القادسية

4- ندوة هلال جودة و رجاء عبد الله عيسى،(2010) , العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق باستخدام قانون Okun واختبار Toda-Yamamoto، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12 العدد 3 جامعة القادسية .

5- عبد الرحيم شيبي وشكوري محمد، (2008) ,البطلة في الجزائر مقاربة تحليلية وقياسية، مؤتمر دولي حول أزمة البطلة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية جامعة القاهرة .

6- سليم عقون، ، (2010) , قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة دراسة قياسية تحليلية- حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر .

7- براق محمد و بوسبعين تسعديت ،(2011) , أسباب انتشار البطالة وإجراءات مواجهتها في الجزائر، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي حول : إستراتجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة،

باللغة الأجنبية:

1-Michèle Forté, (2012) Activité, emploi, chômage: De quoi parle-t-on? ,édition SO11FM60,France .

2- Christine Le Clainche, (2010) , Les perceptions sur les causes du chômage et sur ses solutions : le cas de la France , revue de l office , N 113 , France

3- Florence lefresne, (2008), Regard comparatif sur l'indemnisation du chômage : la difficile sécurisation des parcours professionnels, revue Chronique internationale de l'IRES - n° 115, France 2008

المواقع الالكترونية:

http://yallafeed.com/abrz-alarqam-hwl-albtalh-mn-tqryr-mnzmh-alaml-aldwlyh-8195

http://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?end=2014&start=1991&view=chart

http://ar.tradingeconomics.com/algeria/unemployment-rate

www.ons.dz

قائمة الملاحق: مخرجات (.Eviews9).

ملحق رقم (1) : نتائج اختبار الاستقرار لديكي فولر (ADF test Augmented Decky Fuller)

نوع الاختبار	القيمة المحسوبة UNEM		القيمة المحسوبة PG		القيمة المحسوبة PIB		القيمة المحسوبة CE	
	المستوى	الفرق الأول	المستوى	الفرق الأول	المستوى	الفرق الأول	المستوى	الفرق الأول
اختبار ADF	-1.016506	-4.942382	-5.108779	------	-8.728990	----- ---	-4.213522	--------

ملحق رقم (2) : نتائج اختبار اختيار درجة تأخير المسار (VAR)

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: D(UNEM) PG PIB GPIB CE

Exogenous variables: C

Date: 04/05/17 Time: 21:20

Sample: 1970 2015

Included observations: 38

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-623.9866	NA	1.64e+08	33.10456	33.32003	33.18122
1	-509.0340	193.6044	1460289.	28.37021	29.66304	28.83019
2	-427.3965	116.0112	79624.97	25.38929	**27.75948***	26.23258
3	-394.7430	37.80925*	64619.49*	24.98648	28.43402	26.21309*
4	-368.0719	23.86363	89719.26	**24.89852***	29.42343	26.50845

ملحق رقم (3) نتائج تقدير النموذج الخطي

D(UNEM) = - 0.13*D(UNEM(-1)) - 0.08*D(UNEM(-2)) - 6.9*PG(-1) + 8.19*PG(-2) + 0.0013*PIB(-1) - 0.05*PIB(-2) + 0.00015*GPIB(-1) + 0.00025*GPIB(-2) - 0.16*CE(-1) - 0.07*CE(-2) - 2.33

PG = - 0.00091*D(UNEM(-1)) - 0.00019*D(UNEM(-2)) + 1.81*PG(-1) - 0.83*PG(-2) + 0.0022*PIB(-1) + 0.00068*PIB(-2) + 3.03e-06*GPIB(-1) - 4.31e-07*GPIB(-2) + 0.001*CE(-1) + 0.002*CE(-2) + 0.0092

PIB = - 0.02*D(UNEM(-1)) - 0.025*D(UNEM(-2)) + 3.16*PG(-1) - 3.1*PG(-2) + 0.01*PIB(-1) + 0.04*PIB(-2) - 0.0001*GPIB(-1) - 1.4e-06*GPIB(-2) + 0.13*CE(-1) + 0.7*CE(-2) - 0.0089

GPIB = 25.8*D(UNEM(-1)) - 136.9*D(UNEM(-2)) + 10751.6*PG(-1) - 10757.4*PG(-2) - 121.4*PIB(-1) - 78.4*PIB(-2) - 0.2*GPIB(-1) - 0.2*GPIB(-2) - 110.67*CE(-1) - 84.7*CE(-2) + 2113.01

CE = - 0.3*D(UNEM(-1)) + 0.2*D(UNEM(-2)) - 0.2*PG(-1) - 0.1*PG(-2) + 0.1*PIB(-1) + 0.15*PIB(-2) - 6.3e-05*GPIB(-1) + 5.1e-05*GPIB(-2) + 0.2*CE(-1) - 0.02*CE(-2) + 2.3

ملحق رقم (4) :اختبار الارتباط الذاتي للمتغيرات

VAR Residual Serial Correlation LM Tests
Null Hypothesis: no serial correlation at lag order h
Included observations: 40

Lags	LM-Stat	Prob
1	34.69547	0.0939
2	24.25072	0.5049
3	37.91352	0.0472
4	21.22652	0.6799
5	22.80576	0.5889
6	40.09584	0.0285
7	34.57988	0.0961
8	28.58379	0.2817
9	24.70951	0.4787
10	18.69003	0.8117
11	12.11086	0.9857
12	20.22765	0.7348

Probs from chi-square with 25 df.

ملحق رقم (5): نتائج اختبار استقرارية نموذج VAR (4) المقدر

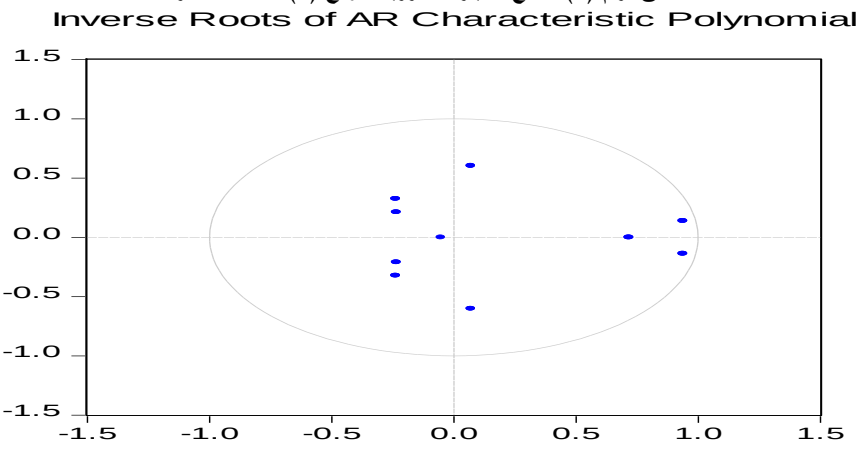

الجدول رقم (6): نتائج اختبار السببية (Granger Causality).

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 04/05/17 Time: 21:27
Sample: 1970 2015
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
PG does not Granger Cause D(UNEM)	43	1.91372	0.1615
D(UNEM) does not Granger Cause PG		1.41429	0.2556
PIB does not Granger Cause D(UNEM)	40	0.19624	0.8227
D(UNEM) does not Granger Cause PIB		2.35811	0.1095
GPIB does not Granger Cause D(UNEM)	43	0.26957	0.7652
D(UNEM) does not Granger Cause GPIB		0.66388	0.5207
CE does not Granger Cause D(UNEM)	43	1.43769	0.2501
D(UNEM) does not Granger Cause CE		1.03513	0.3650
PIB does not Granger Cause PG	**41**	**3.91773**	**0.0289**
PG does not Granger Cause PIB		0.51117	0.6041
GPIB does not Granger Cause PG	44	0.91173	0.4102
PG does not Granger Cause GPIB		1.84176	0.1721
CE does not Granger Cause PG	**44**	**9.60775**	**0.0004**
PG does not Granger Cause CE		0.13730	0.8721
GPIB does not Granger Cause PIB	41	0.37522	0.6898
PIB does not Granger Cause GPIB		0.14146	0.8686
CE does not Granger Cause PIB	41	59.6805	4.E-12
PIB does not Granger Cause CE		1.41085	0.2571
CE does not Granger Cause GPIB	44	0.35261	0.7051
GPIB does not Granger Cause CE		0.05462	0.9469